Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّةُ جَامعةِ بَابِل للعُلومِ الإنسَانيّةِ
Vol. 30/ No. 8/ 2022 المجلد 30/ العدد 8/ 2022

موقف الأردن من مشروع جونستون الأمريكي (1953-1955)

سرمد عكيدي فتحي
قسم التاريخ / كلية التربية/ الجامعة العراقية
sarmed.f@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 23/ 4/2022 تاريخ قبول النشر:30 /5 /2022 تاريخ نشر البحث: 15/ 8 / 2022

المستخلص:

مما لا شك فيه أن الموارد المائية تشكل أحد أهم المتغيرات التي توجه السياسات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية للكيان الصهيوني، ونظرا لقلة ومحدودية هذه المصادر المائية وعدم إيفائها بمتطلبات الكيان الصهيوني التوسعية وانسجاما مع حقيقة أن المياه جزء لا يتجزأ من الأرض، واللذان يشكلان محوراً أساسياً في إستراتيجية الكيان الصهيوني، فكان لا بد من أن تمارس الضغط على شعوب المنطقة الراسخة بسيطرتها، فجاء هذا البحث يسلط الضوء على أحد أهم المشاريع الاستعمارية بعد تبنيه أمريكا لتحويل مجرى نهر الأردن ليصب في مصلحة الكيان الصهيوني من دون الاكتراث لبقية الدول العربية المستفيدة من نهر الأردن.

الكلمات الدالة: الأردن، جونستون، أمريكا، الكيان الصهيوني.

Jordan's Stance from the American Johnston Project (1953-1955)

Sarmad Akidi Fathi
History Department / College of Education/ Iraqi University

Abstract:

Undoubtedly, water resources constitute one of the most important variables that direct the economic, social and military policies of the Zionist entity, given the lack and limitations of these water resources and their failure to meet the expansionist requirements of the Zionist entity and in line with the fact that water is an integral part of the land, which constitute a main focus in the strategy of the Zionist entity Therefore, this research sheds light on one of the most important colonial projects after it was adopted by America to divert the course of the Jordan River to serve the interest of the Zionist entity without paying attention to the rest of the Arab countries benefiting from the Jordan River.

Keywords: Jordan, Johnston, America, the Zionist entity**.**

موقف الأردن من مشروع جونستون الأمريكي (Johnston):

بدأت وكالة الأمم المتحدة لأغاثة اللاجئيين منذ مطلع عام (1953–1955) بمحاولات جادة لتوطين اللاجئيين الفلسطينيين، والعمل على تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية[1:ص45]، عن طريق عمل دراسات وأبحاث في كيفية أستغلال مياه نهر الأردن وروافده[1] [2: ص8–13]، [3:ص441]، فقدم رئيس مجلس وكالة الأمم المدعو مستر كلاب (clapp) تقريراً إلى هيئة أمريكية لإعداد مشروع أطلق عليه مشروع الأنماء الموحد لمصادر المياه في نهر الأردن [4]، وتبنى الرئيس الأمريكي إيزنهاور (Eisenhower)[2] [5: P.P. 99–106] المشروع، وكُلّف أريك جونستون (Eric Johnston)[3][6: ص114–117] الخبير الأمريكي لتبني المشروع الذي سمي باسمه، والعمل على زيارة المنطقة العربية بقصد وضع مخطط متكامل لاستغلال مياه نهر الأردن والعمل على توزيعها بين الدول العربية و(إسرائيل) [7:ص308–312].

والواقع أن إيزنهاور عندما أوفد جونستون بهذا المشروع، كان يريد المساهمة في حل مشكلة اللاجئين[4][8] عن طريق استقرارهم في الأراضي التي زرعتها في الضفتين الشرقية والغربية، بدلاً من استمرار تلقيهم المعونات من وكالة إغاثة اللاجئين التي ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بأكبر نسبة في تمويلها[9:ص66].

وتضمن مشروع جونستون من مجموعة من المقترحات[5] الآتية [10:ص84–86]:

1- إقامة سد على نهر الحاصباني في الأراضي اللبنانية وعلى بعد (20)كم شمال مصب النهر في الأردن لخزن المياه وتحويلها إلى الأراضي المحتلة حيث يفيد من قوة الإنحدار لتوليد الطاقة الكهربائية.
2- بناء سد على نهر بانياس داخل الأراضي الفلسطينية وتحويل إيراد النهر الصيفي بواسطة قناة تمتد غرباً لتجمع مع الإيراد الصيفي لنهر الحصباني ومياه نهر الدان وعلى بعد مسيرة نحو(10كم) تضاف اليها مياه قناة تل الحي ومياه عدد من العيون حتى تنتهي به المطاف إلى غرب مدينة طبرية.

---

(1) ينبع نهر الأردن من بلاد الشام، يبلغ طول سهله حوالي 360كم، ويتكون عند التقائه من مجموعة روافد، حيث يتغذى من نهر الحاصباني القادم من سوريا ونهر بانياس القادم من لبنان ونهر اللدان القادم من فلسطين، وتلتقي هذه الأنهار شمال بحيرة الحولة ثم تلتقي جنوب بحيرة طبريا مع نهر اليرموك ثم نهر الزرقاء ونهر فاريا، ويصب نهر الأردن في البحر الميت وهو أكثر بقعة انخفاضا على سطح الأرض، حيث ينخفض إلى (400) م تحت مستوى سطح البحر المتوسط. ينظر: أحمد محمود شعبان، نهر الأردن معركة ومصير، ط1، بغداد، 1964؛ علي غالب عربي، فلسطين ونهر الأردن، مطبعة العاني، بغداد، 1964.

(2) هو دوايت دافيد ايزنهاور (1890-1969)، سياسي عسكري أمريكي، ولد في تشرين الأول 1890 في ولاية تكساس الأمريكية، شغل منصب رئيس أركان حرب قوات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، وكان أول قائد لقوات حلف الناتو عام 1949، شغل منصب رئيس جامعة كولومبيا (1948-1950) استطاع من الوصول إلى منصب الرئاسة ليصبح الرئيس الرابع والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية(1953-1961)، مرشح عن الحزب الجمهوري، ثم أعيد انتخابه عام 1956، توفي عام 1969. ينظر:
Elian Marie Alphin and Arthur Alphin, Dowight D. Eisenhower, (Newyork 2005) ; The Encyclopedia Americana, Vol. 10, Grolier, Danbury, 1986.

(3) خبير أمريكي بعثه الرئيس الأمريكي داويت إيزنهاور لدراسته طبيعة نهر الأردن في تشرين الأول 1953، كانت خطوة جونستون بأن تحصل الأردن وسورية ولبنان على 60% من مياه نهر الأردن ويحصل الكيان الصهيوني على 40% . ينظر: عبد الرحمن أبو عوفة، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، دار الجليل للنشر، بيروت، 1981.

(4) يضم الأردن أكبر مجموعة من اللاجئين الفلسطينيين، وقد أصبح غالبيتهم مواطنون أردنيون يحملون الجنسية الأردنية خصوصا بعد ضم الملك عبد الله الأول آنذاك الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية بناءً على مقررات المؤتمر الشعبي عام 1950، وقد منح هؤلاء الجنسية الأردنية وكافة حقوق المواطنة الأخرى من إقامة عمل وشراء أراضٍ وبناء وترشيح للبرلمان الأردني. ينظر: جريدة الدفاع، (القدس)، العدد (7899)، 9 كانون الثاني 1962.

(5) انظر الخريطة المرفقة في الملحق رقم (1).

3- إقامة سد على نهر اليرموك عند منطقة المقارن لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية.

4- جعل بحيرة طبرية خزان رئيسي لتجميع مياه روافد الأردن العليا وفائض مياه اليرموك.

ويمكن بيان كميات المياه المخصصة لدول حوض نهر الأردن والمساحات الزراعية لكل منها حسب مشروع جونستون وبحسب الجدول الآتي [11:ص220] :

المنطقة	المساحة بالدونم	كميات المياه الحاصل عليها بالمليون متر مكعب		
		من الانهار	من الوديان	المجموع
لبنان	--	--	--	--
سورية	30.000	45	--	45
الأردن	490.000	497	277	774
الكيان الصهيوني	416.000	289	105	394
المجموع	936.000	831	382	1213

ويتضح من الجدول تجاهل المشروع حصة لبنان من كل شيء على الرغم من أن مياه نهر الحاصباني وقسم من مياه نهر البريفيت تأتي من الأراضي اللبنانية، بل إن المشروع قد اتخذ من أرض لبنان مكاناً لعمل سد وإنشاء قناة لصالح الكيان الصهيوني [12: 30-22.pp].

ومن جانب آخر نلاحظ غرابة المشروع بالنسبة للجانب السوري، فقد خصص له (45) مليونا من الأمتار المكعبة، في وقت تأتي حوالي (400) مليون م^3 من مياه حوض النهر من الأراضي السورية، وهي مياه نهر بانياس ومياه أعالي الدان ومياه العيون والوديان المنحدرة من أراضٍ سورية فضلاً عما يرد إلى نهر اليرموك منها. في الوقت الذي أعطى المشروع لسورية والأردن ما مقداره (819) مليون م^3 أي ما نسبته (67.5%) من مياه حوض النهر، في وقت لا تقل نسبة المياه التي ترد إلى حوض النهر من خارج المنطقة المحتلة عن 77%، في حين نلاحظ أن حصة الكيان الصهيوني بموجب المشروع بلغت حوالي (32.5)% منها وهذا يعني انقاص حوالي 10% من حصة الجانب العربي التي تقدر بحوالي (120) مليون م^3 فضلاً عن أن المشروع لم يحتسب موارد المياه التي تأتي إلى نهر الأردن من الأراضي المغتصبة في منطقتي الحولة وطبرية واعتبرها حقاً طبيعياً للكيان الصهيوني، وهذا يعني مضاعفة حصته على حساب الجانب العربي[12: 30-22.p.p] وقد قدرت تكاليف المشروع بمبلغ يصل إلى (135) مليون دولار أمريكي وبمدة زمنية تصل إلى خمسة عشر سنة [13:ص49-50]، [14].

عرض المشروع وما جاء فيه على أروقة مجلس النواب الأردني في جلسته المنعقدة في 29 كانون الأول عام 1953، حيث نوقش المشروع، وقدم النائب عبد الله نعواس[6][15:ص39] استجواباً إلى الحكومة جاء

(6) ولد في القدس 1918، حاصل على شهادة الحقوق من جامعة دمشق، مارس المحاماة واشتغل في الصحافة، وانتخب في وجوده في مجلس النواب1950 عضواً في القيادة القومية لحزب البعث في الأردن. ينظر: أسماء الخصاونة، حزب البعث العربي الاشتراكي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 1991.

فيه: " لقد صدرت عن جونستون تصريحات مفادها أن الدول العربية ومن بينها الأردن لم ترفض مشروعه المتعلق باستثمار بعض مصادر المياه لمنفعة الدول العربية والمسخ اليهودي، ونظراً لخطورة المشروع فليتفضل رئيس الوزراء لأعطاء المجلس بيانات واضحة عن حقيقة الموقف". وقد جاء رد الحكومة وموقفها على لسان وزير الاقتصاد أنور الخطيب[7][16:ص33] الذي صرح قائلاً "لقد اجتمعت بمستر جونستون للاستماع إلى حديثه وحضر الاجتماع معي وزير الخارجية ووزير المعارف، ولم نبدِ أثناء هذا الاجتماع ما يدل على قبولنا بوجهة نظره ولم نظهر اي استعداد للموافقة على المشروع أو أي مشروع يشترك فيه اليهود"[17:ص81] وأكد الجانب الأردني رفضه لهذا المشروع.

أحالت الدول العربية المعنية بالمشروع (الأردن، سوريا، لبنان) المشروع إلى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية التي قررت تشكيل لجنة فنية لدراسته وإبداء الراي فيه، وفي كانون الثاني 1954 أعطت اللجنة جملة من الملاحظات على المشروع ومنها [18:ص54-55]:

1. أهمل المشروع الحدود السياسية على الرغم من أهميتها.
2. أكد المشروع على جعل بحيرة طبرية الخزان الرئيسي للمياه وهي تحت السيطرة الإسرائيلية.
3. بموجب المشروع تحصل إسرائيل على كمية من المياه وهي في الأصل تعود إلى البلاد العربية .
4. لا يفيد المشروع لبنان بشيء وبالمقابل يحرمها من مياه نهر الحصباني.

رفض مشروع جونستون من الدول العربية، الأمر الذي دفع بجونستون بإجراء بعض التعديلات الفنية في صيف عام 1955 ومنها الموافقة على تخزين مياه نهر اليرموك في سد المقارن في الأردن بدلاً من بحيرة طبرية مع منح لبنان حصة مائية تقدر بنحو (35) مليون متر مكعب مع رفع حصة الأردن وسورية من مياه نهر الأردن واليرموك[9:ص66].

وعلى الرغم من ذلك رفض الرأي العام العربي ذلك المخطط الذي يرمي إلى تمكين إسرائيل من الإفادة من المياه العربية لتحقيق مشاريعه المائية أولاً، وأن الموافقة تعني أيضاً الاعتراف العربي بحق إسرائيل في المياه العربية، وبذلك تحقق إسرائيل امنها الاقتصادي والسياسي فتحقيق الأمن الاقتصادي يكون عن طريق نقل حصة إسرائيل في المياه وخزنها في بحيرة طبريا واستغلالها حتى حاجته، أما سياسياً فهو يهدف إلى التوصل إلى سلام دائم بينه وبين الدول العربية المستفيدة من تلك المياه بطريقه غير مباشرة حيث إن المشروع يوصي بالتعاون بينه وبين تلك الدول[19:ص128]. وحدد مؤتمر اللاجئين المنعقد في القدس في 20 تموز 1955 موقف اللاجئين من مشروع جونستون باصدارهم بياناً جاء فيه: "يرفض اللاجئون كل مشروع أو حل أو تفكير يرمي إلى تصفية قضية اللاجئين أو يهدف إلى حل قضية فلسطين حلاً لا يحقق المطالب الوطنية، ويرفض مشاريع الإسكان مثل مشروع جونستون الذي يؤدي بالنهاية إلى الصلح مع إسرائيل أو التعاون معها" [13:ص66-67].

ومع ذلك قدم جونستون مشروعه المعدل إلى الدول العربية ذات العلاقة (الأردن وسوريا ولبنان)، مرة أخرى في تموز 1955 وأعلن عن عزمه القيام بجوله في تلك الدول للتباحث مع حكوماتها في مزايا المشروع

(7) ولد في مدينة الخليل عام 1915، حصل على شهادة الحقوق، أصبح حاكما إداريا على مدينة القدس عام 1948 ثم أصبح بعد ذلك وزيراً للتجارة عام 1951- انتخب عضواً في مجلس النواب لعام 1953، ثم شغل منصب وزير الأشغال عام 1956، وأصبح بعد ذلك سفيراً لعمان في الجمهورية العربية المتحدة عام 1966. ينظر: نايف حجازي ومحمود عطا الله، شخصيات أردنية، عمان، 1971.

وفوائده الاقتصادية، ومن جانبها شكلت الحكومة الأردنية لجنة وزارية لدراسة المشروع وإبداء الرأي فيه، فتألفت اللجنة برئاسة سعيد المفتي[8][20]،[21:ص141] وعضوية وزراء الاقتصاد الوطني والإنشاء والتعمير والاشغال العامة والزراعة[22] في الوقت الذي رفضه الرأي العام الأردني ونشر مقال في جريدة فلسطين جاء فيه: "إن الشعب العربي بكافة هيئاتة لا يستطيع أن يفرق بين حقيقة المشروع الاقتصادية وحقيقته السياسية، فمجرد هذا التعاون الذي قد نشأ في استثمار مياه الأردن، يعني المشاركة والعمل مع دولة قامت في ظروف خاصة، وما يزال العالم العربي يشعر أنه لم يصف مشكلاته معها، وهكذا فإن عملية المشاركة هذه هي إلزام الشعب العربي على الاعتراف بواقع دولة أساءت إليه...." [23].

وفي محاولة للحصول على موافقة الدول العربية على المشروع المقدم، قام جونستون بزيارات مكوكية في المنطقة العربية استهلها بزياره إلى الأردن في 24 آب 1955 واجتمع مع سعيد المفتي وبين له تفاصيل المشروع الذي يحمله وفوائدة الاقتصادية، وأكد جونستون أن لبنان وسورية ستوافقان على المشروع إذا ما وافقت الحكومة الأردنية عليه[13:ص57] وحاول أيضاً جذب الصحافة الأردنية والرأي العام الأردني العاكفين عن مشروعة، فعقد مؤتمر صحفي في دار السفارة الأمريكية بعمان في 25 آب 1955، شرح فيه فوائد المشروع بالنسبة للأردن التي تتمثل بزيادة إنتاج الأردن الزراعي إلى عشرة أضعاف، وإيجاد فرص العمل للعديد من العمال العاطلين عن العمل، وتوفير الحياة الكريمة لكثير من اللاجئين الفلسطين المقيمين في عمان، وأضاف: "أن ليس للمشروع أي جوانب سياسيه، وأن قبول المشروع ليس اعترافاً بإسرائيل، ولن ينتج عنه تبديل للحقوق لأي فريق، والولايات المتحدة مستعدة لإعطاء تأكيدات بذلك" [24].

تعثرت مساعي جونستون في الأردن، إذ أعرب وزير الخارجية الأمريكية جون فوستر دالس John (Foster Dulles) في خطاب ألقاه أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك في 26 آب 1955عن استعداد حكومته للإسهام في تحقيق مشاريع التنمية المائية والري التي من شأنها أن تساعد على إعادة توطين اللاجئين، ورغبة الولايات المتحدة في إيجاد حدود دائمة بين إسرائيل وجيرانها العرب بدلاً من خطوط الهدنة وسيلة لتحقيق السلام في المنطقة [25: 2176–2180 .pp].

وحاول جونستون التخفيف من الآثار السلبية لتصريح جون فوستر دالس على مشروعه، فبعث إلى سعيد المفتي رئيس الوزراء الأردني برسالة أكد فيها ان مفاوضاته تتعلق بالتطوير الاقتصادي للمنطقة، وأنه يصر على أن تظل في هذا السياق، وأن لا ترتبط بتسويه لأي مسائل سياسيه، وأن تلك المباحثات لا تمس حق اللاجئين في التعويض أو العودة إلى وطنهم، وهي لا ترمي إلى أي تأثيرات سياسية في ما يخص الحدود والمطالب الإقليمية[26: 156.pp].

([8]) هو سعيد بن محمد بن سعيد توقة المفتي، ولد في مدينة عمان في الأول من تشرين الثاني 1988، ينتمي إلى عائلة شركسية، تلقى تعليمه الابتدائي في كتاتيب عمان، ثم سافر إلى دمشق لإكمال الدراسة الثانوية عام 1910 حيث المدرسة السلطانية، مارس عمله السياسي بعد ترشيحه عضواً في مجلس الشورى ممثلاً عن عمان عام 1920، ولكفاءته في العمل عين حاكماً إداريا لعمان عام 1924، أصبح نائباً لحزب الشعب الأردني عام 1927، ثم انشق عنه ليعمل على تأسيس الحزب الحر عام 1930، انتخب عضوا للمجلس التشريعي الأردني الأول عام 1931، ثم تولى رئاسة مجلس النواب الأردني الثاني عام 1950، تولى رئاسة الوزراء خمس مرات على التوالي منذ (12 نيسان 1950 حتى 22 ايار 1956). ينظر: جريدة الدستور (عمان)، العدد 3077، 21 شباط 1976؛ سليمان موسى، إعلام من الأردن، دراسة في السياسة الأردنية، ج2، عمان، 1993.

لم يقتنع سعيد المفتي بما جاء في الرسالة من ضمانات وتطمينات، وقال السفير البريطاني في عمان إن تصريح جون فوستر دالس خلق وضعاً جديداً، وإنه لم يعد متاكداً من موافقة سورية ولبنان على مشروع جونستون، لذلك فإن حكومته لن تتخذ أي قرار في هذا الموضوع إلى حين اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية التي ستنظر في تصريح جون فوستر دالس ومشروع جونستون [27: pp.153].

وافق جونستون على زيادة حجم سد المقارن ارتفاعاً وسعة ليخزن (300) مليون م3 من مياه نهر اليرموك بدلاً من (47) مليون م3 فضلاً عن تأجيل مسالة تخزين فائض مياه نهر اليرموك في بحيرة طبرية مدة خمسة سنوات، وإذا استطاعت الحكومة الأردنية في هذه المدة أن تاتي بوسيلة بديلة لتخزين هذا الفائض بالتكلفه نفسها فإن ذلك سيكون مقبولاً [13:ص57].

أعرب جونستون قبل مغادرته لعمان أن يحصل على ضمانة تؤكد بأن الحكومة الأردنية ستدعم مشروعه أثناء مناقشاته مع الدول العربية الأخرى، إلا أن الحكومة الأردنية رفضت إعطاء أي ضمانات بخصوص موافقة حكومة الأردن على المشروع [13:ص57].

قرر جونستون إجراء مرحلة مكوكية مكثفة أخرى في البلدان المعنية بالمشروع أملاً باقناعهم بالموافقة على مشروعه، فزار القاهرة في 31 آب عام 1955 وطلب من الحكومة المصرية الموافقة على مشروعة معتقداً بان الأردن وسورية ولبنان مستعدون للمضي قدماً في المشروع، لكن الحكومة المصرية رفضت المشروع الا ان جهودة بات بالفشل في اقناع الحكومة المصرية [28: pp.161] لاسيما وأن الجهود العربية قد أثمرت على عدم الموافقة على المشروع بعد عدة اجتماعات عقدت في دمشق يومي (2) و(3) تشرين الأول عام 1955 بين روؤساء الحكومات العربية وزرائها إذ مثل الأردن سعيد المفتي ومثل سعيد الغزي رئيس الحكومة السورية ورشيد كرامي رئيس وزراء لبنان [29] وقرروا رفض مشروع جونستون عندما يبحث في الجامعة العربية، بالمقابل أعلنت إسرائيل بأنها ستمضي قدماً بمشاريعها المائية بسبب معارضته العرب وأعلنت بأنه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق اقليمي لاستغلال المياه، فإن إسرائيل ستمضي قدماً في استثمار جميع مرافق المياه الإقليمية داخل حدودها[30].

قرر جونستون السفر مرة أخرى إلى القاهرة للقاء الرئيس المصري جمال عبدالناصر لاستغلال علاقاته بالدول العربية في محاولة لإقناعها بمشروعه أثناء مباحثات جامعة الدول العربية [30]. وفي الوقت ذاته أعدت لجنة الخبراء العرب مشروعاً مضاداً لمشروع جونستون الذي قدرت تكاليفه بـــ(190,000) دولار أمريكي تضمن ما يلي[9][2: ص75-77].

1- ضرورة مراعاة الحدود السياسية القائمة.

2- ضمان انتفاع كل دولة داخل حدودها بموارد المياه الموجوده في مناطقها لري الأراضي الممكن زراعتها بالري في كل منطقة.

3- أن يقتصر الانتفاع بمياه الانهار والجداول على الأراضي التي تدخل في أحواضها.

4- أن تستفيد كل منطقة من الطاقة الكهربائية التي يمكن توليدها فيها.

([9]) انظر الخارطة رقم (2).

5- يتم ري الأراضي الصالحة للزراعة في حوض النهر في لبنان وسورية والكيان الصهيوني وفقا لما يأتي:

خصص للبنان 135 مليونا من الأمتار المكعبة من نهر الحصباني لري (35,000) دونم، في ما خصص لسوريا (42) مليون متر مكعب منها (20) مليون متر مكعب من نهر بانياس [11:ص64-70] لري الأراضي الزراعية في حوضه و(12) مليونا خصصت لري منطقة البطيحة في شمال شرقي بحيره طبرية وخصص المشروع للكيان الصهيوني (96) مليون متر مكعب لري أراضي اقليم الحولة والبالغة مساحتها حوالي (78,000) الف دونم[31:ص321-325].

ويوضح الجدول الآتي توزيع موارد المياه بحوض نهر الأردن والمساحات التي يمكن زراعتها، والحصص التي خصصت للدول العربية والكيان الصهيوني وفقاً للمشروع العربي[10:ص333] ويمكن أن يوضح الفرق بين المشرعين من حيث كميات المياه ومساحة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة[10:ص333].

ت	المشروع العربي	مشروع جونستون
1	كمية المياه في حوض نهر الأردن قدرت (1429) مليون متر مكعب	كمية المياه في حوض نهر الأردن قدرت بمقدار (1213) مليون متر مكعب
2	مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في حوض نهر الأردن حوالي (878,000) دونم	مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في حوض نهر الأردن (936,000) دونم
3	حصة البلدان العربية من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وصلت إلى (644,000) إلى نسبة (72,3%) وصحة الكيان الصهيوني حوالي (234,000) دونم أي نسبة (26,7%) من مجمل الأراضي	حصة البلدان العربية من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة(520,000) أي بنسبة (44,5%) من مجمل مساحة الحوض.
4	أما نسبة ماحصلت عليه البلدان العربية من مياه الحوض نحو (80%) اي مايعادل (1142) مليون متر مكعب بينما حصه الكيان الصهيوني تصل إلى نسبة (20%)	أما نسبة ما حصلت عليه البلدان العربية ما يصل نسبتة إلى (67,5%) بينما حصة الكيان الصهيوني (32,5%)

ويتضح من المشروعين (مشروع جونستون، والمشروع العربي) الاختلاف الكبير في تقديرات المياه والأراضي الزراعية في حوض النهر، جاء هذا الاختلاف من انحياز مشروع جونستون للكيان الصهيوني ولعدم احتسابه لكثير من الأراضي الزراعية التي يرويها الكيان فعلاً وبالاعتماد على مياه النهر فضلا عن عدم احتساب المشروع أيضاً المياه التي يستغلها الكيان في حوضي الحولة وطبرية.

اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في القاهرة في 8 تشرين الأول 1955 للتباحث في مشروع جونستون، وقد مثل سعيد المفتي الأردن في الاجتماع وعبر عن رأيه قائلاً "إن مشروع جونستون مفيداً جداً للأردن من الناحية الاقتصادية إلا أن الخزان الكبير للمياه والمتمثل ببحريه طبرية هي بسيطرة الكيان الصهيوني وهذا يعني التعامل مع العدو، وعندما يكون بحيرة طبرية تحت سيطرة الكيان، فهذا يعني أنها ستوزع المياه كيفما تشاء، وهذا أولاً وأخيراً يضر بالقضية الفلسطينية، وعليه لا توافق الأردن على هذا المشروع" [32].

وتوصلت اللجنة السياسية بشأن مشروع جونستون إلى الاتي: "درس ممثلو الدول العربية صاحبه الشأن مصر وسوريا والأردن ولبنان المشروع العربي لاستغلال مياه حوض نهر الأردن وروافده وتبين أن هناك نقاطا هامة بحاجة إلى المزيد من التوضيح والدراسة..." [32] وعلى هذا القرار المطاط فهم جونستون أن الدول العربية

رفضت مشروعه وعليه انتهت مهمتة في الشرق الأوسط وعبر عن ذلك قائلاً: "إن مشروعه لم يكن خطه وإنما مجرد اقتراح ليكون أساس للتفاوض بين العرب وإسرائيل، ولكن المفاوضات فشلت بسبب اعتراض العرب من جهة والكيان الصهيوني (إسرائيل) من جهة أخرى" [1:ص49].

فقد أكد الكيان الصهيوني رفضه للمشروعين العربي وجونستون، واعتبرته الأوساط الصهيونية مؤامرة هادفة إلى حرمان (إسرائيل) من المياه الضرورية لإصلاح النقب ذلك لعدم شمول المشروع مياه نهر الليطاني، ولذا تقدم الكيان الصهيوني بمشروع مضاد للمشروعين السابقين دعي بمشروع جون كوتون لتطوير واستثمار الموارد المائية في حوض الأردن والليطاني [33:ص437].

استند المشروع الصهيوني (الإسرائيلي) على ادخال الفائض من مياه الليطاني ضمن موارد حوض نهر الأردن والتي قدرها المشروع بحوالي (400) مليون متر مكعب ، وبموجب المشروع ايضا قدرت كميات المياه التي يمكن توفرها بحوالي (2345) مليون بدلا من (1213) مليون حسب مشروع جونستون، وطلب تخصيص ما لا يقل عن (1290) مليون متر مكعب لكيانه، منها (400) مليون متر مكعب من مياه نهر الليطاني و(890) مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن [11:ص437].

وعلى هذا الشكل فشلت مهمة جونستون، كما عبّر عن ذلك في قوله: "إن مشروعه لم يكن خطة ولم يكن مشروعاً كما وصفه، وإنما مجرد اقتراح وأنه يمكن أن يكون أساساً للبحث والمفاوضة، ولكن المفاوضات فشلت نتيجة اعتراض الجهتين" [1:ص49].

خلاصة القول، أدرك الجانب العربي الأهداف الحقيقية المبتغاة من وراء هذا المشروع الذي هو يمثل اعتداء سافر على سيادة وحقوق كل من الدول العربية المجاورة وعلى حقوق عرب فلسطين وكيانهم وبات المشروع مرفوضاً جملة وتفصيل.

الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات، وهي:

1- تبين أن مشكلة المياه كانت وما تزال هاجسا أساسيا رافق كل حكومات الكيان الصهيوني انطلاقا من المرحلة التحضيرية التي سبقت زرع الكيان الصهيوني في فلسطين مرورا بسلسلة المشاريع التي وضعها زعماء الحركة الصهيونية وتبناها قادة الكيان لمعالجة مشكلة هامة أسموها بمشكلة المياه.

2- تأتي حوالي ٤٠-٥٠ ٪ من مجمل المياه المستغلة في الكيان الصهيوني من مصادر مائية عربية خارج فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، وهي تمثل نسبة النهب الصهيوني للمياه العربية. فالكيان يقوم باستغلال كامل مياه روافد الأردن العليا، وحوالي ٦٤ ٪ من مياه الضفة الغربية، ونحو ١٥٪ من مياه نهر اليرموك اضافة إلى ما متوفر منها في هضبة الجولان وقطاع غزة، وهذا يعني أن الكيان يستغل ما لا يقل عن ٧٠٠ – ٨٠٠ مليون متر مكعب من مياه هذه المصادر مع افتراض ان له حقا في قسم منها.

3- تبين أن العامل المائي من العوامل الرئيسية التي كانت وراء كل الحروب التي شنها الكيان الصهيوني على العرب ، وأنه سيكون دافعا رئيسيا في جميع حروب الكيان ضد العرب مستقبلا.

4- ويمكن الاستنتاج في هذا الصدد أن ما حققه الكيان من نجـــاح يمكن أن يغريه بطلب المزيد طالمـــا فشـــل العرب في التوصل إلى ستراتيجية متماسكة وتعاون أكثر فعالية فيما بينهم للحيلولـــة دون تجريـــدهم مـــن مواردهم المائية، وستبقى المياه من أهم اسباب الصراع المستقبلي بين الكيان الصهيوني والأمة العربية حتى على افتراض حلول جميع المشاكل الأخرى مع الكيـــان .

5- لقد أوضحت الدراسة أن عامل المياه يعد من أكثر العوامل ضعفا فـــي جيوبوليتيكية الكيان الصهيوني بـــل يعتبر فجوة مهمة من فجـــوات الأمن الصهيوني، التي لابد أن يكون تأثيرها السلبي في المستقبل القريـــب واضحا في إضعاف بنية الكيان الصهيوني، فأي تقليص في حصة القطاع الزراعي الذي يستهلك نحو ٧٥٪ من مجمل الميـــاه المستهلكة في الكيان، سيقود البلاد إلى انتكاس اقتصادي، يؤدي بنظرية الكيان لمفهـــوم الدفاع الشامل نحو الهاوية .

الملاحق

خارطة رقم (1):مشروع جونستون لاستغلال موارد المياه في حوض نهر الأردن وروافده 1953 [11: ص54]

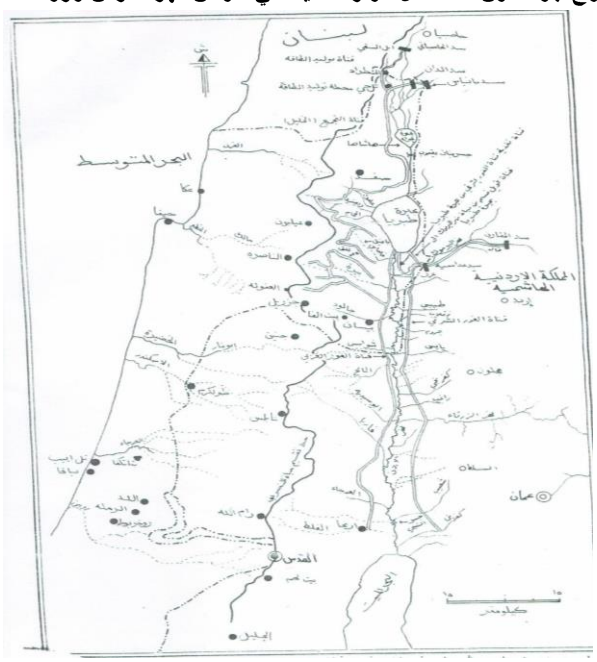

خارطة رقم (2): المشروع العربي لاستغلال مياه حوض نهر الأردن وروافده عام 1954 [11: ص64]

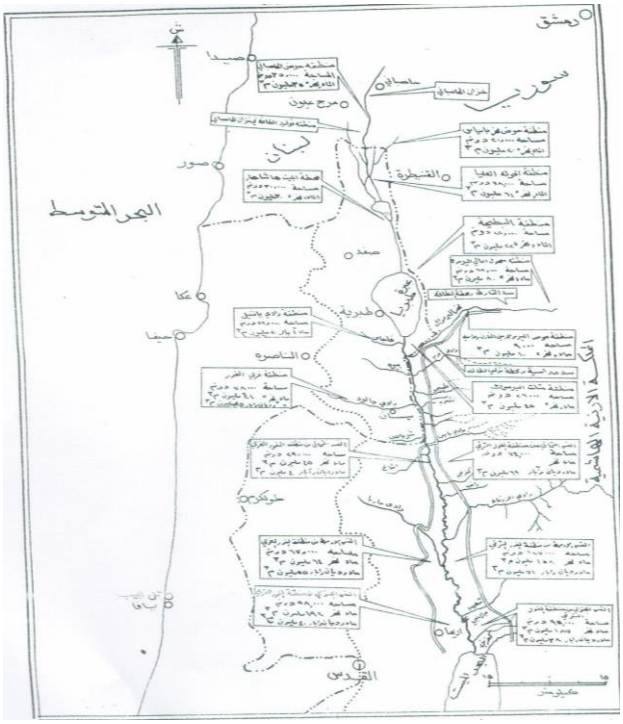

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

المصادر

[1] عز الدين الخيرو، الاطماع الصهيونية في مياه الأردن والليطاني، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1977.

[2] أحمد محمود شعبان، نهر الأردن معركة ومصير، ط1، بغداد، 1964.

[3] علي غالب عربي، فلسطين ونهر الأردن، مطبعة العاني، بغداد، 1964.

[4] جريدة الرأي، (عمان)، العدد (8282)، 14 نيسان 1993.

[5]Elian Marie Alphin and Arthur Alphin, Dowight D. Eisenhower, (Newyork 2005) ; The Encyclopedia Americana, Vol. 10, Grolier, Danbury, 1986.

[6] عبد الرحمن أبو عوفة، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، دار الجليل للنشر، بيروت، 1981.

[7] علي محمد علي، إسرائيل والشرق الاوسط، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.

[8] جريدة الدفاع، (القدس)، العدد (7899)، 9 كانون الثاني 1962.

[9] محمود رياض، مذكرات محمود رياض 1948–1978، ج2، الأمن القومي العربي، بين الإنجاز والفشـــل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1987.

[10] علي محمد علي، نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية، سلسلة كتب قومية (271)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.

[11] إبراهيم شريف، نهر الأردن ومشاريع الري، مطبعة العاني، بغداد، 1963.

[12]Main C.T The unified Development of water Resou-rces of The Jordan Valley Basin, Boston, 1953.

[13] د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، رقم الملف 311/27017، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تاريخ التقرير 1952/8/28 وثيقة رقم 34.

[14] جريدة فلسطين (القدس)، العدد (1571)، 7 آيار 1955.

[15] أسماء الخصاونة، حزب البعث العربي الاشتراكي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 1991.

[16] نايف حجازي ومحمود عطا الله، شخصيات أردنية، عمان، 1971.

[17] ملحق الجريدة الرسمية، محاضر مجلس النواب الثالث، الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب، الجلسة العاشرة، بتاريخ 1953/12/29.

[18] منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (1947–1985)، دار الجليل للنشر، عمان، 1986.

[19] محمد أحمد عقله المومني، السياسة المائية للكيان الصهيوني دراسة في الجغرافية السياسية، ط1، دار عمان، عمان، 1986.

[20] جريدة الدستور (عمان)، العدد 3077، 21 شباط 1976 .

[21] سليمان موسى، أعلام من الأردن، دراسة في السياسة الأردنية، ج2، عمان، 1993.

[22] جريدة الدفاع (القدس)، العدد 5904، 17 تموز 1955.

[23] جريدة فلسطين (القدس)، العدد 1347، 23 آب 1955.

[24] جريدة فلسطين (القدس)، (د.ع)، 27 آب 1955.

[25]American foreign policy, 1950-1955, Basic Docments, Vol.2, Washington,1957.

[26]F.O371/115698, No.76, From Johnston to Said AL-Mufti, Vol.9.

[27]F.O.371/115699,No.76,From Duke to MacM- lillan, Vol.9.

[28]F.O.371/115699, From Chan cery Amman to Levant Department,Vol.10.

[29] جريدة فلسطين (القدس)، (د.ع)، 2 تشرين الأول 1955.

[30] جريدة الدفاع (القدس)، العدد 5970، 4 تشرين الأول 1955.

[31] علي محمد علي، إسرائيل والشرق الاوسط، سلسلة كتب قومية (251)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت. (مكرر)

[32] جريدة فلسطين (القدس)، د.ع، 14 تشرين الأول 1955.

[33] يورام غرود، المياه والنزاع، سلسلة كتب فلسطينية، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1968.